CCW/CONF.III/SR.3

1 December 2009
Arabic
Original: French

المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ٧-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد **ريفاس** ..... (فرنسا)

المحتويات

تبادل عام للآراء *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة* إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.07-60010 191109 011209

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

تبادل عام للآراء (البند ١١ من جدول الأعمال) *(تابع)*

١- **السيد تريزا** (إيطاليا) أشار إلى أن بلده يؤيد تماما الإعلان الصادر عن الوفد الفنلندي باسم الاتحاد الأوروبي. وأوضح أن الدول الأطراف في الاتفاقية توصلت، خلال ثلاثة وعشرين عاما من العمل، إلى اعتماد، بتوافق الآراء، العديد من الصكوك التي تهدف إلى منع أو، على الأقل، تخفيف حدة المعاناة غير الضرورية التي يعاني منها السكان المدنيين وأفراد القوات المسلحة أثناء وبعد الأعمال العدائية. وقال إن هذه النتائج تحققت بسبب الجهود المبذولة بثبات على مختلف المستويات - في المؤتمرات الاستعراضية أو في اجتماعات الدول الأطراف أو في إطار أفرقة الخبراء العسكريين وغيرها. وسمحت هذه العملية، التي تعد مثالا للعمل المتعدد الأطراف الفعال، للدول الأطراف بأن تفهم بصورة أفضل أولويات وشواغل الأطراف الأخرى، وأن توضح المسائل المتعلقة بتطبيق وتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات المرفقة بها، فضلا عن إجراء حوار مباشر وبناء مع المجتمع المدني.

٢- وأعرب ممثل إيطاليا عن أمله في أن تعتمد الأطراف في الاتفاقية صكا جديدا ينظم استعمال تلك الأجهزة الفتاكة المتمثلة في الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وفيما يتعلق بمسألة المتفجرات من مخلفات الحرب، التي تشتمل على الألغام والذخائر، بما فيها الذخائر العنقودية، أشار ممثل إيطاليا إلى أن حكومته، وهي بصدد التصديق على البروتوكول الخامس، ترى أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل دراسة أضرار الذخائر العنقودية قبل تنظيم استعمالها بهدف إزالة آثارها غير المباشرة على السكان المدنيين. وأضاف أنه يعتقد أن تطبيق الاتفاقية والبروتوكولات فضلا عن احترام أحكام هذه الصكوك يجب أن يكون قيد الاستعراض الدائم وفقا لتطورات الموقف على الصعيد الدولي، مما يعني، من وجهة نظره، أن الأمر لا يتطلب إنشاء منظمة خاصة، بل مجرد مواصلة وتوسيع نطاق المناقشات بين الدول الأطراف عن طريق عقد اجتماعات ومؤتمرات استعراضية دورية. ومن هذا المنطلق، يؤيد الوفد الإيطالي المقترح المقدم من الدول الأطراف الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي يطالب، كحد أدنى، بإعادة تفعيل الفريق العامل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب في عام ٢٠٠٧.

٣- **السيد ناش** (الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية) أشار إلى أن حضور عدد كبير من أعضاء الائتلاف، القادمين من بلدان تضررت من مشكلة الذخائر العنقودية، إلى مؤتمر الاتفاقية الاستعراضي الثالث يدل على عزم المجتمع الدولي على التوصل إلى حل فعال للمشاكل الملحة الناتجة عن هذه الذخائر. وفيما يتعلق بالحكومات، فإن عليها عدم تجاهل المعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية كل يوم في مختلف بلدان العالم، وهي معاناة وثقت على مدى أربعين عاما وستستمر بالضرورة باستمرار انتشار هذه الذخائر. واتخذت عدة بلدان إجراءات: فقد حظرت بلجيكا هذه الذخائر، في حين اعتمدت النرويج وقفا طوعيا دائما عليها وتعمل آيرلندا والسويد والكرسي الرسولي والمكسيك والنمسا ونيوزيلندا على إجراء مفاوضات دولية في هذا

الشأن. وقال إن المنظمات غير الحكومية الأعضاء في التحالف تثني على جميع الدول التي أعربت بوضوح عن تأييدها لوضع صك جديد بهدف تفادي الآثار الإنسانية المترتبة على الذخائر العنقودية عن طريق إشراك جميع البلدان في عملية وضع قواعد جديدة تنظم استعمال هذه الذخائر، وخاصة من خلال دعمها لمشروع الولاية التفاوضية بشأن صك من المقرر اعتماده في المؤتمر الاستعراضي الثالث. وأضاف أن المهم هو وجود صك جديد للقانون الدولي يحقق تغيرا على أرض في الواقع، بغض النظر عن الإطار الذي تم التفاوض فيه.

٤- **السيدة عون** (الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية) قالت إن بلدها لبنان لم يسترد بعد عافيته من آثار المعارك التي وقعت على إقليمه في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦ ومما لا شك فيه أن الأمر سيتطلب سنوات عديدة لتسوية المشاكل الناجمة عن انتشار ما يزيد عن مليون من الذخائر العنقودية على الأراضي الزراعية في القرى والمنازل والأماكن العامة، ناهيك عن الطرق. وتساءلت ما هي الجدوى العسكرية للأجهزة التي لا تنفجر عند ارتطامها وتواصل إصابة ضحايا، معظمهم من المدنيين الأبرياء، لفترة طويلة بعد انتهاء الأعمال العدائية؟ وناشدت جميع متخذي القرار على العمل الجاد نحو وضع صك دولي يضع حدا للمشاكل الإنسانية المترتبة على استعمال الذخائر العنقودية، التي وثقت آثارها الضارة توثيقا جيداً.

٥- **السيد علي زادة** (الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية)، وهو نفسه من ضحايا انفجار أحد الألغام غير المضادة للأفراد حين كان يبلغ من العمر ١٢ عاما، أشار إلى أنه يعمل مع ضحايا الذخائر العنقودية في بلده أفغانستان، التي لاحظ فيها الآثار المدمرة لهذه الذخائر مثلها مثل الألغام البرية المضادة للأفراد. وقال إذا كان ١٥١ بلدا قد حظر الألغام البرية المضادة للأفراد حتى اليوم، فما هو الموقف بالنسبة للذخائر العنقودية؟ وتساءل إلى متى ستستمر هذه الذخائر غير الموثوقة وغير الدقيقة في قتل المدنيين الأبرياء ومنع السكان من الاضطلاع بأنشطتهم الاقتصادية أو الأطفال من الالتحاق بالمدارس؟ وأضاف أن الوسيلة الوحيدة لوضع حد لهذه المعاناة يتمثل في اعتماد صك دولي جديد ينظم الذخائر العنقودية.

٦- **السيد برابانت** (المنظمة الدولية للمعوقين) استرعى انتباه الوفود إلى تقرير أولي يتناول بالتحليل الآثار الإنسانية المترتبة على الذخائر العنقودية في العالم، أعدته المنظمة التي ينتمي إليها وبدأ توزيعه الأسبوع السابق في ١٠ مدن، وكذلك في قصر الأمم، وسيستمر توزيعه خلال الشهور التالية. ودعا الوفود إلى المشاركة في العرض الخاص بهذا التقرير المقرر عقده في اليوم نفسه وتقديم ملاحظاتها وجميع المعلومات الأخرى التي تعتقد أنها مفيدة إلى المنظمة الدولية للمعوقين. وأشار السيد برابانت إلى أن هذه هي أول دراسة تتناول بالتحليل المنتظم أثر الذخائر العنقودية على السكان المدنيين في ٢٤ من البلدان والأراضي التي تأثرت بهذه الذخائر، ووثقت هذه الآثار من البيانات المتعلقة بضحايا هذه الذخائر، مثل شاب من كوسوفو يبلغ من العمر ١٦ عاما، نجا من انفجار غير متوقع لذخيرة عنقودية تسببت في مقتل ثلاثة من أفراد أسرته، وترك الدراسة ويعيش الآن مع إحدى أخواته ووالدته، وتتقاسم

الأسرة معاشا شهريا مقداره ٦٠ يورو. وأضاف أن هذا التقرير، الذي يشير إلى أن ٩٨ في المائة من الضحايا المعروفين للذخائر العنقودية من المدنيين، يبين التناقض بين عدم قدرة الدول على إحراز تقدم نحو حظر الذخائر العنقودية وبين المناشدات التي تزداد إلحاحا بهذا الشأن من المجتمعات المتضررة، وهي مناشدات يتردد صداها في المنظمة الدولية للمعوقين. وقال إن الالتماس الذي قدمته المنظمة الدولية للمعوقين وقع عليه أكثر من ٠٠٠ ٣١٢ شخص في جميع أنحاء العالم، مما يدل على أن الرأي العام لم يعد مقتنعا بالمناقشات غير الحاسمة. فقد حان وقت العمل: إن رفض التفاوض بشأن صك جديد يحظر الذخائر العنقودية لن يكون غير أخلاقي فحسب، بل سيمثل تجاهلا للمعاناة والآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة الناتجة عن استعمال هذه الذخائر على السكان المدنيين.

٧- **السيد كونواي** (المنظمة المعنية بالألغام الأرضية) أشار إلى أن حق القوات المسلحة في اختيار أساليبها ووسائلها في الحرب ليست بلا حدود ويتعين على الحكومات تقييد استعمال الأسلحة، التي ليس لها أهمية عسكرية كبيرة، وتتسبب في قتل أشخاص من المفترض أنها تحميهم. غير أن النزاعات الأخيرة بينت أن هذا ما تفعله بالضبط الذخائر العنقودية. ففي كوسوفو، ألقت القوات المسلحة البريطانية قنابل تحتوي على ٠٠٠ ٧٨ ذخيرة عنقودية، لم تدمر، وفقا لما ذكره الجنرال السير هيوبيتش، سوى ٣٠ هدفا عسكريا هاما، وخصصت بعدها المملكة المتحدة ٥٠ مليون جنيه لإزالة الألغام في البلد للأغراض الإنسانية. كما أشار إلى دراسة اضطُلع بها في لبنان بينت أن ٦٠ في المائة من الضربات الإسرائيلية التي تستخدم فيها الذخائر العنقودية وقعت على مسافة تقل عن ٥٠٠ متر من مركز منطقة سكنية. ولم يكن ذلك خطأ في الحساب أو انحرافا في اتجاه الذخائر، ولكنه مجرد أحدث مثال عن الاستعمال المنتظم لتلك الذخائر داخل المناطق السكنية أو بالقرب منها، شأنه شأن ما ظهر في المعارك في أفغانستان والشيشان والعراق: فقد أسقطت القوات المسلحة البريطانية ٠٠٠ ٨٠ ذخيرة عنقودية على البصرة وبالقرب منها في عام ٢٠٠٣، أسفرت عن وقوع ضحايا بين السكان المدنيين لحظة الهجوم وبعدها. ولذا، يمكن استنتاج أنه، مهما كانت الفائدة العسكرية القصيرة الأجل من هذه الذخائر، فإن تكاليفها من الناحية الإنسانية باهظة. ووفقا لما ذكره الجنرال السير روبرت سميث، القائد السابق لقوات حلف الناتو، فإن النجاح العسكري الذي يتحقق بإلقاء قنابل على الأعيان المدنية وينتج عنه خسائر عديدة في الأرواح البشرية من السكان المدنيين يؤدي إلى إدانة الرأي العام لها ولا يسهم في توفير الدعم السياسي للبلدان المتسببة في القصف.

٨- وقال السيد كونواي إن استعمال الذخائر العنقودية يحط من قدر من يستعملها ويقلل إلى أدنى حد ادعاءهم بمشروعية مركزهم ويحملهم مسؤولية العنف المسلح. وبالطبع، فإن استعمال تلك الذخائر لا يتوافق مع التزام الدول بتوفير الحماية. وأضاف أنه في تلك الظروف، وللتصدي للذخائر العنقودية، فإنه من المهم وقاية المدنيين من المعاناة غير الضرورية، بحيث يكون النزاع المسلح متوافقا مع الضمير الإنساني وبما يسمح بالتأكد من

إمكانية الاصلاح وإعادة التأهيل بعد النزاعات بدون إعاقة من الخطر القاتل الذي تمثله تلك الذخائر. كما أضاف أنه من المهم للغاية أن تضع الدول بدون تأخير صكا دوليا يحظر استعمال وإنتاج ونقل وتخزين الذخائر العنقودية.

٩- **السيد هانون** (المنظمة الكندية المعنية بالألغام) أشار إلى أن المنظمات غير الحكومية التي تشكل ائتلاف المنظمة الكندية المعنية بالألغام، والمسؤولة عن إزالة الألغام، والتثقيف بشأن المخاطر التي تسببها الألغام والذخائر غير المنفجرة، والمساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة، شاركت في أعمال فريق الخبراء الحكوميين فضلا عن أول مؤتمرين استعراضيين للتأكد من أن تحقق الدول توازنا سليما بين احتياجاتها من حيث الدفاع الوطني واحترام الحقوق الأساسية للمدنيين. غير أنها لاحظت، في حالة الألغام غير المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، أن التوازن بين مصالح الدفاع وحقوق المدنيين غير كاف.

١٠- وقال، فيما يتعلق بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد، إن اتفاقية أوتاوا تحظر الألغام المزودة بمشاعل حساسة أو الأجهزة المضادة لاستخراجها، ولكن الخصائص الأخرى لهذه النبائط تتطلب وضع بروتوكول ملزم قانونا يتصدى للمشاكل التي تسببها. وأضاف، فيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، أن المنظمة الكندية المعنية بالألغام، مع ترحيبها بقرب بدء نفاذ البروتوكول الخامس المتعلق بالتدابير العامة الواجب اتخاذها بعد النزاعات، تعتقد أنه يجب استكمال هذه التدابير التصحيحية بتدابير وقائية بحيث يمكن وضع حد للمشاكل الإنسانية الناتجة عن المتفجرات من مخلفات الحرب قيد النظر، ولا سيما الذخائر العنقودية منها. وبالفعل، أظهرت دراسات دولية عديدة ودراسات حالة وتقييمات ميدانية وشهادات الناجين والأطباء والمسؤولين عن إزالة الألغام، المعاناة والأضرار الواضحة التي تسببها الذخائر العنقودية المتفجرة التي تفتقر الدقة والموثوقية، وتهدد السكان المدنيين في عدد كبير جدا من البلدان، وحين لا تنفجر، فإنها تعوق التنمية المستدامة مما يؤدي إلى تفاقم فقر عشرات الآلاف من الأشخاص. وإضافة إلى ذلك، بدأت جماعات مسلحة بخلاف الدول، منذ فترة قصيرة، في استعمال الذخائر العنقودية. وأشار إلى أن كل هذه الحجج تدل على أن هناك ضرورة لوضع صك دولي ملزم قانونا ينظم بصورة فعالة استعمال وإنتاج ونقل وتجارة وتخزين الذخائر العنقودية عن طريق تدابير وقائية مستهدفة. وأردف قائلا إن المجتمع المدني يرى أن هذا الصك كان ينبغي التفاوض بشأنه واعتماده منذ وقت طويل.

١١- **السيد غوز** (منظمة رصد حقوق الإنسان) أشار إلى أن المنظمات غير الحكومية بينت بصورة جلية الآثار الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية البشعة للذخائر العنقودية في جميع أنحاء العالم والتي استعملت بطريقة لا تتوافق مع القانون الإنساني الدولي وتسببت في معاناة غير ضرورية وغير مقبولة للسكان المدنيين. وقال إن هذه الخسائر نجمت عن ملايين من الذخائر العنقودية في العالم، ولا يزال هناك بلايين منها في ترسانات ما يزيد عن ٧٠ بلدا.

ويضاف إلى ذلك أن الجماعات غير الدول تمتلك بالفعل ذخائر عنقودية، مثل حزب الله الذي استعملها مؤخرا في إسرائيل. وبالتأكيد يجب التصدي بسرعة لهذه الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

١٢- وأضاف أن هناك عددا من التدابير التي يمكن اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى الصعيد الدولي. ففي إطار الأعمال المتعلقة بالاتفاقية، يجب أن تؤيد الدول مقترح إنشاء هيئة معنية بإجراء المفاوضات المتعلقة بالذخائر العنقودية. وسيؤدي اعتماد المقترح إلى إجراء مناقشات بسيطة تستند إلى ولاية محدودة من شأنها أن تحول دون مواجهة كارثة خطيرة، أو حتى تعرض الجهود للفشل. وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية تفاوضية متعلقة بالذخائر العنقودية، يتعين على الدول الأطراف المهتمة بالأمر السعي إلى وضع صك دولي جديد في إطار آخر من أجل الانتهاء من المفاوضات في أسرع وقت ممكن. وسيكون ذلك ببساطة من خلال الاعتراف بأن المهم هو تحقيق هدف الاتفاقية، وهو حماية المدنيين من آثار الحروب واستعمال أسلحة معينة. وأشار إلى أن منظمة رصد حقوق الإنسان تعتقد، أنه ليس من المهم معرفة ما إذا كان الأمر يتطلب حظر الذخائر العنقودية مسبقا أو تجميد أو تقييد استعمالها، في المناطق ذات التركيزات الكبيرة من المدنيين أو في غيرها من المناطق، أو مجرد منع استعمال الذخائر العنقودية المرتفعة معدلات أخطائها أو غير الموثوقة وغير الدقيقة. واستطرد قائلا إنه يمكن تناول هذه المسائل خلال العمليات التحضيرية المتعلقة بالمفاوضات وفي المفاوضات نفسها. ولكن المهم هو وضع صك دولي فعال يحظر جميع الذخائر العنقودية وينص على تدميرها، إلا إذا استطاعت الحكومات أن تثبت أن هناك أنواعا موثوقة ودقيقة من هذه الذخائر يمكن استعمالها بدون أن تمثل أخطارا غير مقبولة على المدنيين خلال الهجمات أو بعدها.

١٣- وأضاف ممثل منظمة رصد حقوق الإنسان أنه يؤيد المقترح الآيرلندي والسويدي الخاص بوضع فقرة في ديباجة الإعلان الختامي تقر بأن الآثار المتوقعة طويلة المدى للمتفجرات من مخلفات الحرب على السكان المدنيين تعتبر عاملا هاما يجب وضعه في الاعتبار عند النظر في تقييم النسبة الصحيحة، فضلا عن المقترح الألماني والسويدي بشأن الاضطلاع بدراسة جديدة عن النظم التي تستخدم الليزر مع التركيز على التطورات التكنولوجية التي حدثت منذ عام ١٩٩٥.

١٤- **السيد صوفان** (مراقب عن لبنان) دعا الدول الأطراف في الاتفاقية إلى أن تدعم قبل أي شيء وضع صكوك دولية جديدة ملزمة قانونا، وخاصة بروتوكول يحظر استعمال الذخائر العنقودية ويهدف إلى إزالة المخاطر التي تسببها للإنسان. ومشيرا إلى بلده كمثال، التي كانت مؤخرا مسرحا للعدوان الإسرائيلي، أوضح المراقب عن لبنان أن الهجمات الإسرائيلية دمرت تدميرا شاملا ثمار خمسة عشر عاما من التنمية ودمرت في جنوب البلد جزءا من البنية التحتية الحيوية المدنية، وتركت ما يزيد عن ١,٢ مليون ذخيرة عنقودية غير منفجرة في ٧٧٤ موقعا تعرض للقصف، ذلك إضافة إلى ٤٠٠ ٠٠٠ من الألغام البرية والأشراك المتفجرة تعرض أكثر من ١٥٠ مجتمعا محليا للخطر. ولاحظ أيضا أنه في حالة

استعمال الذخائر عن قصد في المناطق ذات التركيزات السكانية بحجة أن المقاتلين يلوذون بها، فإن الذخائر العنقودية تسبب أضرارا مباشرة بالأعيان المدنية وخسائر في الأرواح البريئة. ومما لا شك فيه، فإنه من الصعب قصف أهداف عسكرية فقط بالذخائر العنقودية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بالنظر إلى أن عددا منها لا ينفجر فورا، فإن هذه الذخائر العنقودية تصبح "أدوات قتل ساكنة" يمكن أن تقتل أو تؤذي البشر حتى بعد انتهاء الأعمال العدائية، وخاصة إذا كانت موجهة نحو قرى وأعيان مدنية، مثلما كان الحال في جنوب لبنان. وأشار المراقب عن لبنان إلى عدد من مصادر المعلومات تأييدا لكلماته – صحفي من وكالة رويترز للأنباء، وعدد من كبار موظفي الأمم المتحدة، وممثل من منظمة رصد حقوق الإنسان، ومنشور صادر عن هذه المنظمة غير الحكومية، فضلا عن مقالة منشورة في صحيفة هاآرتس الإسرائيلية، تعرض انتقاضات رئيس إحدى وحدات إطلاق الصواريخ للسلطات العسكرية التي قررت إسقاط ذخائر عنقودية على مدن كاملة – مما يؤكد، من وجهة نظره، أن إسرائيل، بحجة محاربة الإرهاب، استعملت عن عمد وعلى نطاق واسع ذخائر عنقودية ضد مناطق مأهولة في جنوب لبنان في عام ٢٠٠٦. وتساءل السيد صوفان عن ضبط النفس الذي أشار إليه ممثل إسرائيل الذي تتمتع به القوات المسلحة من أجل تخفيف المعاناة التي يتعرض لها البشر في الوقت الذي تبذل فيه قصارى جهدها لحماية العائدين إلى بلدها. ويعتقد أن الحجج التي تذكرها السلطات الإسرائيلية لتبرير هجماتها بالذخائر العنقودية ضد جنوب لبنان غير مقنعة وليس لها أساس حقيقي.

١٥- وإذ رحب مراقب لبنان بقرب دخول البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب حيز النفاذ، أكد للمؤتمر أن بلده سيسعى إلى أن يصبح طرفا في الاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية فضلا عن اتفاقية أوتاوا.

١٦- **الرئيس** أشار إلى المنظور الإنساني الأساسي للاتفاقية بشأن الأسلحة التقليدية، ومن ثم المؤتمرات الاستعراضية للاتفاقية، فحث المشاركين على عدم استغلال المؤتمر الثالث كمنتدى سياسي واستعمال حقهم في الرد.

١٧- **السيد ايتزشاكي** (إسرائيل) أشار إلى ملاحظات المراقب عن لبنان، فقال إن وفده يمتنع عن ممارسة حقه في الرد من أجل عدم إفساد روح المؤتمر البناءة. وأضاف أن وفده سيكتفي بالإعراب عن سعادته من احتمال زيادة عدد البلدان المجاورة لإسرائيل في الشرق الأوسط كأطراف في الاتفاقية وبروتوكولاتها والوفاء بصفة خاصة بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ١ من (ب)، والمادة ٨ من البروتوكول الثاني المعدل المتعلق بنقل الألغام والأشراك المتفجرة والأجهزة الأخرى، بما فيها الذخائر العنقودية، إلى جهات ليست دولاً.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥